

## النظام الضريبي أهدافه ومحدداته وتأثيراته في الاقتصاد الليبي

♦الدكتور: الحسين الهادي عبد الله

### مقدمة:

كان لاكتشاف النفط في نهاية الخمسينيات وتصديره في بداية الستينيات تأثيره في الاقتصاد الليبي، فزيادة إيرادات الدولة من تصدير النفط دفع بها إلى تشجيع الاستثمارات عن طريق اتباع أسلوب التخطيط وتبني عديد من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحسين مستوى المعيشة وزيادة إسهام القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لبناء اقتصاد قادر على النمو التلقائي، إلا أن التغيرات العالمية وانهيار أسعار النفط في بداية عقد الثمانينيات أثر سلباً في القدرة المالية للدولة، ويعتبر النظام الضريبي احد أدوات السياسة المالية التي يمكن أن تستخدمها السلطات المالية؛ للتأثير في بعض المتغيرات الاقتصادية بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، ومن هنا فإن دراسة العوامل المحددة للنظام الضريبي مسالة في غاية الأهمية؛ لما لها من اثار اقتصادية واجتماعية، مثل: إعادة توزيع الدخل، والتأثير على الاستهلاك، والإنتاج، وأثار مالية تتمثل في: زيادة الضرائب، وتأثر ذلك في مستوى الإنفاق العام الذي يمول عن طريق إيرادات الضرائب، حيث إن الهدف من الدراسة هو دراسة العوامل المؤثرة في النظام الضريبي وتبسيط الضوء على هذه العوامل من خلال التحليل القياسي للوقوف على تأثيرها في النظام الضريبي في ليبيا حتى يمكن التوصل إلى بعض النتائج والتوصيات التي من شأنها أن تدعم النظام الضريبي وتحقق أهدافه في ليبيا .

### مشكلة الدراسة:

لم يستطع النظام الضريبي الليبي مواكبة التغيرات والتأثير في تنمية الاقتصاد الوطني، وأيضاً لا توجد له أهداف أو فلسفة واضحة من حيث إسهاماته في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في ليبيا، ومن المعروف أن الحصيلة الضريبية للدولة تلعب دوراً - أيضاً - مهماً في تمويل الإنفاق العام خصوصاً الإنفاق الاستهلاكي العام، وقد لوحظ أن الحصيلة الضريبية في ليبيا منخفضة، ولا تتناسب مع حجم الدخل القومي، وهو ما جعل الدولة تعتمد على الإيرادات النفطية مباشرة، الأمر الذي يشكل

\* عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد - كلية الاقتصادي والتجارة - زليتن - الجامعة الأسمرية الإسلامية.

استنزاف الثروة النفطية، ولهذا لا بد من تسليط الضوء والتعرف على أهم العوامل المحددة للنظام الضريبي؛ حتى يمكن رسم سياسة مالية تحقق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز النظام الضريبي والعوامل المحددة له، ومدى إسهامه في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا.

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على عديد من أعمال الندوات التي أقيمت لدراسة موضوع النظام الضريبي في ليبيا؛ إلى جانب العديد من الكتب والدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وأيضاً بعض المنشورات والنشرات التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي.

فرضية البحث:

نفترض أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم التجارة الخارجية وحجم السكان في ليبيا وحجم المحصلة الضريبية، الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الأول: أسس النظام الضريبي في ليبيا

تتسم ليبيا بوجود بعض أسس الأنظمة الضريبية الحديثة مثل: مبدأ العدالة، وتحاول تحقيق وتطبيق بعض الأهداف الاجتماعية، وذلك للحد من تفاوت الدخل بين أفراد المجتمع .

إعادة توزيع الدخل والثروة:

- دعم وتعظيم سياسة توظيف وتشغيل القوة العاملة .
- الوضوح الكامل والابتعاد عن الغموض في المواد القانونية والاجتهادات والتفسيرات التي قد تكون السبب في كثرة التهرب من دفع الضريبة<sup>(1)</sup> .
- العلم الكامل بمقدار الضريبة الواجب دفعها وموعد الدفع وكيفية الأداء، أي لا بد من توافر قاعدتين (اليقين والملاءمة)، بحيث يمكن تخفيف العبء الضريبي على المكلف، والسماح له برفع الضريبة على شكل أقساط .

لمزيد من التفاصيل انظر:

(1) د. مختار علي أبوزريدة، المحاسبة الضريبية وفقاً للتشريع الضريبي الليبي، (بيروت: الدار العربية للموسوعات)، سنة: 1985، ص: 18- 19.

- ضرورة وجود نصوص قانونية وإجراءات واضحة ومحددة، لمكافحة الغش والتلاعب والهروب من دفع الضريبة .
  - عدت السنة الضريبية هي مدة الاثني عشر شهرا (يناير – ديسمبر) من كل عام .
  - تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في حالة تعدد مصادر الدخل للفرد الواحد .
  - يحدد المشرع أنواع المحررات والمعاملات الخاضعة لضريبة الدمغة، سعر الضريبة وطريقة أدائها.
  - يتولى المشرع تحديد السلع الخاضعة للضريبة الجمركية وأسعار الضريبة أو للتعريف الجمركية المفروضة على كل منها.
- وقد تكون هذه التعريف على أساس نسبة معينة من قيمة السلعة، أو على أساس مبلغ معين عن كل وحدة من السلع المعينة، إلا أن الأسلوب الأول هو الأكثر استعمالا، وتربط الضريبة الجمركية على أساس الإقرار الجمركي الذي يقدمه الممول، والذي تستطيع مصلحة الضرائب التحقق من صحة مستندات الاستيراد والتحويلات النقدية، وغالبا ما تشمل القيمة التي تربط عليها الضريبة الجمركية، ثمن شراء البضاعة، مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين إلى ميناء الوصول، وتؤدي الضرائب الجمركية المقرر على البضائع المستوردة إلى الخزينة العامة، مثل: الإفراج عن هذه البضائع واستخراجها من ميناء الوصول، إذ يسددها المستورد ويقوم بإضافتها على سعر البضاعة عند بيعها ومن ثم ينقل عبئها إلى المستهلكين<sup>(1)</sup>.
- ونظراً لأهمية الضرائب الجمركية التي تُعدُّ إحدى ركائز النظام الضريبي في ليبيا سوف نقوم بإبراز الأسس التي ترتكز عليها هذا النوع من الضرائب .
- أسس الضرائب الجمركية في ليبيا:

تتعدد الضرائب الجمركية التي تفرض على الواردات، لتعدد أغراضها وأسسها التشريعية وأسعارها. وتتفق جميعا ضمن السياسة الجمركية المتكاملة الأهداف في ظل الإستراتيجية العامة للدولة، وتضع الدولة نظامها الخاص للضرائب الجمركية، ليميز أنواعها المختلفة في أحكام ضريبية تستقل كل منها عن الأخرى.

وهذا الأمر يدعو إلى إيجاد تصنيف واقعي، وتسميات عامة للأنواع التي تندرج ضمن شريحة واحدة، وقد يبدد من أول وهلة مسمى الضرائب الجمركية علي ما هو وارد للتعريفات الجمركية المعمول

(1) د.دهيثم صاحب عجام: المالية العامة، دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، (طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي) ،

سنة 1992م ، ص180- 181

بها، ولكن بعد تطور العلاقات التجارية وتغير الأوضاع المحلية، أصبحت النظم الجمركية تضم عديداً من الضرائب الأخرى غير ذلك الواردة في التعريفات الجمركية، وهناك أنواع أخرى من الضرائب ضمن النظم الجمركية، كالضرائب الإضافية والعادية، وتكون جميع هذه الأنواع من ضرائب النظام الضريبي الجمركي الليبي.

#### 1- الضرائب الجمركية العادية:

يقصد بالضرائب الجمركية العادية تلك الضرائب التي تضمنها التعريفات الجمركية عند وجودها في عمود واحد بجدول الواردات، وتقرض بأسعار محددة على جميع الدول دون تمييز، ومن ثم فإن الضرائب العادية تعد جزءاً من نظام التعريفات الجمركية بالمعنى المحدد، ألا وهو الأسعار الضريبية المفروضة، سواء تم إقرارها بالتعريف الجمركي أو خارجها. أما مسمى جدول التعريفات الجمركية فيقتصر على الجانب الفني للتعريفات الجمركية الذي يشمل مسميات مصنفة ومرقمة للبضائع لأغراض ضريبية أو إحصائية.

#### 2- الضرائب الجمركية الخاصة:

يقصد بالضرائب الخاصة تلك المعاملة الضريبية التي تتم بموجب إجراء قانوني يتمثل في إصدار تشريع قرار تم بموجبه اتفاقيات تجارية تفصيلية، تعقد بين الدول، وقد يكون ذلك بالزيادة أو بالتخفيض من الضرائب الجمركية العادية.

وما يميز هذه الأنواع من الضرائب الجمركية الخاصة أنها تتصف بالاستثنائية من الناحية الشكلية؛ لإقرارها بموجب قواعد قانونية، خارج إطار التعريف الجمركي ذي العمود الواحد. فقد قررت المادة (8) من قانون الجمارك الليبي رقم (67) لسنة: 1972م، المعدل بالقانون رقم: (10) لسنة: 1981م أن تخضع البضائع التي تدخل أراضي ليبيا للضرائب الواردة في التعريفات الجمركية، علاوة على الضرائب والرسوم الأخرى المقررة، وتشمل الضرائب والرسوم الأخرى الضرائب والرسوم المختلفة غير الضرائب العادية التي تفرض على الواردات، ومنها الضرائب الجمركية الخاصة.

#### 3- الضرائب الجمركية الإضافية :

إن أغلب هذه الأنواع من الضرائب في إطار تشريعي يتمثل في ما يصدر من قوانين وقرارات مستقلة عن التشريعات الجمركية، والتعريفات الجمركية، وقانون الجمارك، أو القرارات المنفذة له، والغرض الأساسي من فرض مثل هذه الأنواع من الضرائب هو تحقيق إيراد مالي، وتنوع الضرائب والرسوم

الإضافية إلى ثلاثة أنواع رئيسية: الضريبة الخيرية، والثانية ضريبة البلدية، وضريبة الدمغة التي تفرض بمناسبة استيراد البضاعة<sup>(1)</sup>.

المبحث الثاني: أهداف النظام الضريبي في ليبيا :

أ- الأهداف التمويلية :

السياسة التمويلية للدولة لها دور هام وفعال من حيث إشباع الحاجات العامة غير القابلة للاستبعاد، كذلك يتعين عليها القيام بالمشروعات اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية التي تعكس التفاصيل الاجتماعية الحقيقية لأفراد المجتمع، ما لم يكن إنتاج القطاع الخاص كافياً لإشباعها، وفضلاً عن ذلك فعليها أن تقوم بالإنفاق اللازم لتكوين رأس مال اجتماعي، مما يساهم في قيام المشروعات الخاصة - بدورها الاقتصادي، ولذلك يمكن للضريبة أن تقوم بدور تمويلي هام، وبخاصة إذا كانت الدولة تعاني التخلف الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يستلزم من الدولة القيام بكثير من المشروعات اللازمة لمواطنيها .

ب- الأهداف الاقتصادية:

الضرائب يمكن أن تساهم في أهداف متعددة يتوقف تحديد أهميتها على مرحلة النمو الاقتصادي والاجتماعي التي تمر بها الدولة، فعلى سبيل المثال: إن السياسة الضريبية يمكن أن تحقق الأهداف الاقتصادية التالية:

- ترشيد الاستهلاك خاصة في الدول الفقيرة، وتشجيع تنمية الاستثمارات.
- تشجيع إنتاج السلع والخدمات الضرورية .
- توجيه المدخرات نحو منافذ الاستثمارات ومنع الاكتناز.
- توجيه الاستثمارات نحو المشروعات اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية.
- تحقيق التنمية المتوازنة بين أقاليم الدولة.
- تشجيع البحث العلمي والتقدم الفني.
- تحقيق التوازن في السوق النقدية عن طريق فرض الضرائب على الأصول النقدية العاطلة خاصة مع غياب سعر الفائدة.
- العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاربة التقلبات الاقتصادية .

لمزيد من التفاصيل أنظر :

(1) د. المهدي محمد فليفل: النظم الجمركية والتجارية الدولية، تحليل نظم الضرائب الجمركية المحلية والدولية ، (طرابلس : أكاديمية الدراسات العليا ، والبحوث الاقتصادية - سنة 1997) ، ص ص: 34- 66 .

- تشجيع صناعات التصدير، وترشيد الواردات الأجنبية، وذلك لتوفير العملات الأجنبية، والعمل على توازن ميزان المدفوعات.

ج- الأهداف الاجتماعية:

يمكن للسياسة الضريبية أن تسهم في تقليل الفوارق في الدخل، وتحقيق درجات عالية من العدالة الاقتصادية ومنع تركيز الثروات، كما يمكن استغلال جزء من الحصيلة الضريبية في منح الإعانات للعاجزين عن الكسب، وإنشاء مشروعات لتشغيل المعوقين والتأمين الاجتماعي.

د- الأهداف السياسية:

إن الهدف السياسي للضريبة يعد من أهم الموارد المالية الرئيسية للدولة، وذلك من خلال ما تفرضه الدولة على مواطنيها من ضرائب، ومن ثم إنفاق هذه الضرائب على المنافع والخدمات العامة، ويقوم أساس حق الدولة في فرض الضرائب على الأفراد، وذلك من خلال تبعيتهم السياسية لها، وكذلك ما يربطهم بها من روابط سياسية واقتصادية واجتماعية، وهذه الروابط تفرض حقوقاً وتستوجب التزامات على كل من الدولة والأفراد التابعين لها (1)

المبحث الثالث : محددات النظام الضريبي في ليبيا:

إن العلاقة بين النظام الضريبي الذي يعرف بأنه مجموعة من الضرائب المطبقة في المجتمع، وبين قطاعات الأنشطة الاقتصادية للدولة، ويجب أن تكون قوية، ويسودها الانسجام فيما بينها، وأن تعتمد على عديد من الأسس والمرتكزات، من أهمها هوية الاقتصاد القومي، وهل هو اقتصاد رأسمالي أو اشتراكي أو مختلط؟ وتحديد هوية الاقتصاد القومي يمكن أن تمهد الطريق أمام التعامل الوثيق مع النظام الضريبي، ويمكن أن يؤثر النظام الاقتصادي السائد في بلد ما على قرار اختيار النظام الضريبي الملائم ومكوناته، ويمكن تلخيص وما تشير إليه هذه الأنظمة على النحو الآتي:

1- النظام الاشتراكي Socialist system:

يقوم هذا النظام على فلسفة جماعية هدفها الأساسي تحقيق الاشتراكية، وهي تتمتع بالخصائص التالية:

- زيادة الوزن النسبي للاقتصاد العام داخل الاقتصاد القومي بالمقارنة مع الاقتصاد الخاص.

لمزيد من التفاصيل أنظر :

(1) د. مختار على أبوزريدة: مرجع سبق ذكره

- تتخذ هذه الاقتصاديات من التخطيط أسلوباً للقيام بجميع أنشطتها الاقتصادية، سعياً لتحقيق أهداف المجتمع التي تعكس المصلحة الجماعية، ويتولى إعدادها وتنفيذها جهاز التخطيط الذي يتولى تحديد حجم الموارد الموجهة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي.
  - يتم استخدام التخطيط المالي إلى جانب التخطيط العيني، ويستخدم التخطيط المالي في توزيع الموارد النقدية بما يتفق مع رغبات المخطط في توزيع الناتج القومي بين إشباع الحاجات العامة وإنتاج السلع الاستثمارية .
  - يتم توجيه الموارد بين القطاعات والأنشطة المختلفة وفقاً لأولويات الخطة، وكما يحددها جهاز التخطيط، وليس اعتماداً على تفضيلات المستهلكين.
  - وفي ظل الخصائص السابقة التي تتمتع بها الاقتصاديات الاشتراكية تصبح غالبية دخول الأفراد صورة من صور النفقات العامة، وغالبية نفقات الأفراد صورة من صور الإيرادات العامة، ومن ثم ينخفض دور الضريبة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
- 2- النظام الرأسمالي Capitalist System :
- يتمثل الهدف التقليدي للنظام الضريبي في المجتمعات الرأسمالية في تحرير جزء من الموارد الاقتصادية والمجتمع من إشباع الحاجات الخاصة إلى إشباع الحاجات العامة، وبصورة أوضح فإن النظام الضريبي في المجتمعات الرأسمالية أصبح في نطاق النظام الرأسمالي الحديث يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:
- إعادة توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع وبما يتفق مع أيديولوجيات المجتمع، بالإضافة إلى توزيع أعباء الضريبة بين الأفراد توزيعاً عادلاً بين غالبية أفراد المجتمع.
  - يمارس النظام الضريبي في الدول الرأسمالية دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال ما يتضمنه هذا النظام من حوافز ضريبية مختلفة وأسعار تمييزية للضريبة، تشجع القطاع الخاص على توحيد الموارد الاقتصادية في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، التي تسهم بفاعلية في تحقيق النمو الاقتصادي.
  - يمارس النظام الضريبي في المجتمعات الرأسمالية دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بهذه المجتمعات التي تعاني بطبيعتها من ظاهرة التقلبات الاقتصادية، حيث يتذبذب النشاط الاقتصادي بين رواج وانكماش أي: ما يعرف بالدورة الاقتصادية .
  - تتضح مما سبق أهمية العلاقة الكبيرة بين النظام الضريبي والأنظمة الاشتراكية والرأسمالية وذلك على النحو التالي:

- إن المجتمعات الرأسمالية بطبيعتها تتسم بالتقلبات التجارية والدورية، ويستخدم النظام الضريبي لمواجهةها أما الدول الاشتراكية فهي لا تعنيها مثل هذه التقلبات.
- زيادة الدور التوجيهي للضرائب في المجتمعات الرأسمالية بالمقارنة بدورها في المجتمعات الاشتراكية.

#### المبحث الرابع : العلاقة بين النظام الضريبي والتلوث البيئي:

البيئة المتكاملة تتكون من بيئات اقتصادية وسياسية واجتماعية وتكنولوجية وطبيعية وقانونية، والاهتمام بذلك ينعكس على الكفاية الاقتصادية للموارد، ويؤدي التلوث البيئي إلى آثار سيئة على أداء الإنسان أعلى الموارد الذي على عاتقه تقام حضارة الأمم، والإضرار بكفاية العملية الإنتاجية، نتيجة التأثير السلبي في سلامة الوظائف المختلفة لكل الكائنات الحية على الأرض، سواء كان نباتاً أو حيواناً، ومن ثم يؤدي إلى إضعاف كفاية الموارد، وزيادة تكاليف العناية بها، لحمايتها من أضرار التلوث البيئي، وتقييم التأثير البيئي في الموارد الاقتصادية يتطلب ربط الاعتبارات البيئية بالاقتصاد، مثل: تحليل التكلفة والعائد لإظهار التكلفة الحقيقية للاستثمارات، بعد احتساب الأضرار البيئية ضمن التكاليف الاجتماعية للمشروع<sup>(1)</sup>.

أهم أدوات النظام الضريبي في مكافحة التلوث البيئي:

تعد المداخل العلمية المستخدمة في معالجة مشاكل التلوث البيئي، ومن أكثر هذه المداخل شيوعاً واستخداماً هو مدخل السوق، وتتبلور منهجية هذا المدخل في الاعتماد على الأدوات الاقتصادية بعامة، والضريبية بخاصة في إدخال الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية ضمن قوى الطلب والعرض المتعلقة بتلك الأنشطة ويعد النظام الضريبي بما يتضمن من صور فنية مختلفة للضرائب وحوافز ضريبية أحد الأدوات المهمة التي يمكن الاعتماد عليها في زيادة تفعيل قوى السوق .

ولمعالجة مشكلة التلوث البيئي في الدول النامية وبخاصة ليبيا، ومن أهم أدوات النظام الضريبي التي يمكن الاعتماد عليها في معالجة مشكلة التلوث البيئي والحد من تأثيراتها السلبية ما يلي :

- 1- الضريبة على المنتجات التي يصاحب إنتاجها تلوث بيئي.
- 2- الضريبة على النفايات الناتجة عن ممارسة بعض الأنشطة والقيام ببعض الأعمال.

(1)د.عبدالعزیز قاسم محارب: الاقتصاد البيئي مقومات وتطبيقات (الإسكندرية، الدار الجامعية الإبراهيمية، سنة: 2001م) ص: 17.



1- الضريبة على المنتجات out put Tax :

يقصد بها الشكل من الضرائب قيام الحقوق بفرض ضريبة قيمية أو نوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي يصاحب إنتاجها أو نشاطها تلوثاً للبيئة وحدوث أضرار اجتماعية، وذلك بهدف تخفيض حجم الإنتاج، ومن ثم تخفيض حجم الملوثات الناتجة إلى المستويات المقبولة اجتماعياً، وأن التمييز في سعر الضريبة ومقدار الضريبة للوحدة بين مختلف الوحدات الإنتاجية والمناطق الجغرافية المختلفة يعد من الأمور الضرورية لزيادة فاعلية هذا الشكل من الضرائب في معالجة مشاكل التلوث البيئي والحد من التأثير السلبي للضريبة الموحدة على نمط تخصيص الموارد بين الوحدات الإنتاجية المختلفة التي تنتج السلع والخدمات نفسها.

2- ضريبة النفايات والانبعاث : Emissions Tax :

تختلف ضريبة النفايات أو الانبعاث عن ضريبة الإنتاج، في أن هذه الضريبة تفرض على مخلفات النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية، كما أنها تمارس دور الأسعار السوقية للتكلفة الخارجية للتلوث، ويتعين أن تعكس قيمة الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة.

إن جوهر استخدام هذا الشكل من ضرائب معالجة التلوث هو إعطاء الحرية للمنتجين الذين يمارسون أنشطة إنتاجية ملوثة للبيئة، واختيار الطريقة الملائمة لتخفيض حجم الانبعاثات الملوثة للبيئة إلى المستويات المقبولة في هذا المجال، ويمكن القول: إن فرض الضريبة سيترتب عليه ما يلي:

- إجبار المنتج على دفع تكلفة إضافية تتضمن تكلفة التخلص من النفايات أو تكلفة معالجتها، حيث تفرض هذه الضريبة التي تؤدي إلى تحفيز المنتج على التحكم في مستوى النفايات المصاحبة للإنتاج، حتى لا تحمل تلك التكلفة الإضافية التي تمثلها الضريبة، وتعادل تكلفة التخلص من النفايات بطريقة آمنة.

- إن هدف الوحدة الاقتصادية هو تخفيض التكاليف، أو تحطيم الربح؛ وهذا الهدف لن يتحقق إلا عند المستوى الذي تتعادل عندها التكلفة الحدية للتحكم في التلوث، مع معدل الضريبة على النفايات .

- إن الضريبة المفروضة على النفايات أو المخلفات الناتجة عن ممارسة النشاط الإنتاجي بعامه، والنشاط الصناعي بخاصة سوف تجعل المنتج ينظر إلى تلك المخلفات على أنها مدخل إنتاجي، وعلى المنتج أن يبحث عن التوليفة المثلى من المدخلات الإنتاجية؛ بما فيها المخلفات أو النفايات المعالجة التي تعمل على تخفيض تكاليف إنتاجية بما فيها الضريبة إلى أدنى مستوى ممكن. وبصفة عامة فإن

الضريبة على النفايات Emissions Tax التي تفرض على كل وحدة من الملوثات التي يتم التخلص منها في البيئة تجعل هناك سعراً لاستخدام البيئة كمستودع للعدم، بدلا من كونها سلعة حرة، ومن أهم مزايا ضريبة النفايات ما يلي:

- وحدة ضريبة علي نفايات المشروع المتسبب في التلوث سوف يشجعه على البحث في إيجاد طرق أقل تكلفة للسيطرة على مستويات التلوث وتخفيضها إلى المستويات المرغوبة، ومعالجة النفايات بطرق ملائمة.

- نظام ضرائب التلوث في مواجهة المشاكل البيئية يتميز بضرورة الاستجابة من جانب الوحدات الاقتصادية المسببة للتلوث، بمحاولة السيطرة على معدل التلوث إلى المستوى المرغوب.

- فرض ضرائب الانبعاثات بمعدلات مرتفعة سوف يقدم حافزا قويا للوحدات الإنتاجية على الابتكار والتجديد والحصول على التكنولوجيا الحديثة الأقل تلوثا للبيئة<sup>(1)</sup>.

المبحث الخامس : مسح ودراسة بعض العوامل المؤثرة في النظام الضريبي في ليبيا:

1- تطور الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه: "قيمة السلع والخدمات النهائية التي تنتج داخل حدود الدولة، خلال مدة زمنية معينة. عادة ما تكون سنة، وهو أيضا مقياس لحجم الرفاهية العامة".

وفي ليبيا تشير البيانات المتاحة عن الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الدخل الثابتة، إلى حقبة الثمانينات: (1980 - 1987م) شهدت معدلات منخفضة، ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في تلك المدة، وتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية النفطية، كما هو ملاحظ في الجدول رقم (1).

إن هناك ارتباطاً بين الناتج المحلي الإجمالي وقيمة ناتج ارتفاع أسعار النفط في حين يتم تحقيق معدلات نمو موجبة ومرتفعة في قطاع النفط يتبعه تحقيق معدلات نمو موجبة ومرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي.

كما نلاحظ في الجدول رقم (1) وهي المدة ما بين: (2000 - 2009م) حيث بدأ الناتج المحلي الإجمالي يحقق زيادة من سنة إلى أخرى فقد كانت في سنة 2000م تساوي 33530.7 وقفزت إلى حوالي 49854.3 بملايين الدنانير ، في سنة: 2009م .

لمزيد من التفاصيل انظر :

(1) د. عبدالعزيز قاسم محارب: مرجع سبق ذكره ، ص ص: 253 - 254 .

وأيضاً فقد أسهمت القطاعات غير النفطية مثل الضرائب في دعم الناتج المحلي الإجمالي، حيث يلاحظ في الجدول رقم (1) تزايد الحصيلة الضريبية من سنة إلى أخرى، فقد بلغت في سنة: 2004م 199.9 مليون دينار، ووصلت في نهاية سنة: 2009م إلى حوالي: 601.9 مليون دينار.

نلاحظ من خلال جدول رقم (1) أن الزيادة السكانية في ليبيا زيادتها ثابتة وطبيعية، إلا أنه يقابلها انخفاض من سنة إلى أخرى في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا سوف يؤثر في التنمية الاقتصادية في البلاد، حيث يجب أن تكون الزيادة السكانية تقابلها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وتلك بدأت تتحقق هذه الظاهرة في بداية الألفية الثالثة، بداية من سنة: 2000م، فقد بدأ الاقتصاد الليبي يحقق توازناً في الزيادة السكانية مقارنة بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

## 2- تطور حجم التجارة الخارجية في ليبيا:

شهد قطاع التجارة الخارجية في ليبيا خلال حقبة الثمانينيات تطوراً كبيراً، حيث أصدرت عديد من القرارات والتشريعات المنظمة للتجارة الخارجية التي تهدف إلى تحقيق سياسة اقتصادية شاملة بحيث تتلاءم مع الظروف والمتغيرات العالمية.

ومن خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن حجم التجارة الخارجية في ليبيا في سنة: 1980م قد بلغت 50549.5 مليون دينار، وبدأت تتناقص من سنة إلى أخرى في فترة الثمانينيات نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية التي أثرت في التبادل التجاري الليبي، وقد أظهرت حقبة التسعينيات بعض التحسن في حجم التجارة الخارجية، وهو ما انعكس بزيادة في حقبة الألفية الثالثة، حيث بلغت سنة: 2000م 13586.5 مليون دينار، إلى أن وصلت حوالي 42647 في سنة: 2009م، وهذه نتيجة لتحسين أسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية الليبية إلى الأسواق العالمية، وهو ما انعكس على حجم التجارة الخارجية الليبية.

## جدول رقم (1)

حجم المتغيرات الرئيسية التي تؤثر في حجم التجارة الخارجية

بملايين الدنانير

بالأسعار الثابتة

حجم السكان POT	الناتج المحلي الإجمالي GDP	الحصيلة الضريبية TT	حجم التجارة الخارجية TRT	السنة
2983000	62860.7	603	50549.5	1980
3106000	49347.8	617.3	39846.0	1981
3233000	48543.2	495.8	32788.6	1982
3367000	44825.3	472.2	28578.3	1983
3642000	39834.0	457.9	26369.5	1984
3735000	38812.5	364.9	24059.4	1985
3829000	26324.6	326.6	14193.9	1986
3927000	22454.4	300.5	13671.9	1987
4026000	24156.2	359.8	13999.9	1988
4128000	25895.3	344.5	14015.4	1989
4233000	26858.6	333.8	17119.9	1990
4341000	29530.5	246.8	15740.5	1991
4451000	29249.8	247.9	14161.5	1992
4564000	30058.5	190.7	13824.8	1993
4680000	30072.4	352.8	14346.1	1994
4799000	30350.5	254.8	14104.2	1995
4871000	31540.8	250.2	14049.8	1996
4944000	31958.1	208.2	12949.6	1997
5019000	32098.6	228.7	12548.5	1998
5095000	32132.4	223.2	12810.6	1999
5171000	33530.7	199.9	13586.5	2000
5249000	33290.2	223.4	15312.5	2001
5328000	33163.6	317.2	20713.1	2002
5400000	37423.4	344.2	24643.1	2003
5490000	39678.8	497.8	23973.2	2004
5573000	44087.2	401.8	45877.9	2005
5657000	46583.6	425.5	26087.8	2006
5742000	48898.0	460.7	26093.7	2007
5829000	50225.1	593.8	28392.6	2008
6100000	49854.3	601.9	42647.0	2009

المصدر :

- 1- الإدارة العامة للضرائب، قسم الإحصاء والتعداد: طرابلس، مطبوعات الدولة الليبية، مصلحة الضرائب، إعداد مختلفة.
- 2- مجلس التخطيط العام، الحسابات القومية: طرابلس، مطبوعات الدولة الليبية، سنة: 1986 - 2006م.
- 3- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، إدارة البحوث والإحصاء، طرابلس، مطبوعات الدولة الليبية، سنة: 1991م، المجلد: 35، العدد: 1، 2، أعداد مختلفة.
- 4- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتب الإحصائية: طرابلس، مطبوعات الدولة الليبية، أعداد مختلفة.

### 3 - تطور السكان "الديموغرافيا":

إن تطور زيادة السكان من سنة إلى أخرى، هو زيادة وتطور طبيعي، فيجب هنا أن يكون حجم السكان ضمن العملية الإنتاجية بحيث يتم تطوير السكان، ليواكب مع رغباتهم وحاجاتهم المتطورة، ويمكن استنتاج العلاقة بين السكان كعنصر من عناصر العملية الإنتاجية، حيث نلاحظ أن العملية الإنتاجية تتمثل في عناصر الإنتاج الآتية:

- 1- عنصر العمل.
- 2- عنصر رأس المال.
- 3- عنصر الموارد الطبيعية.
- 4- عنصر التنظيم.

فإذا نظرنا إلى العنصر الأول وهو عنصر العمل يتضح لنا أن هذا العنصر يتمثل في السكان أو ذلك الجزء من السكان الذين هم في مرحلة العمل أي: القوى العاملة، أما العنصر الرابع فهو عنصر التنظيم أو الإدارة، فإنه ينتمي أيضا إلى السكان، ولكن يشمل فئة معينة من السكان القادرين على إتمام عملية الإدارة وتنظيم عمليات الإنتاج، أما بقية العناصر، وهما عنصر (رأس المال والموارد الطبيعية) فإن العنصر البشري للسكان يرتبط بهما بشكل أو بآخر، سواء كان هو المخترع للعنصر الأول (رأس المال)، أو المكتشف للعنصر الثاني وهو (عنصر الموارد الطبيعية)<sup>(1)</sup>.

لمزيد من التفاصيل: انظر:

(1) د. محمود عبد الرازق: اقتصاديات السكان والموارد البشرية، الإسكندرية، الدار الجامعية الإبراهيمية - سنة: 2011م، ص: 46 - 47.

المبحث السادس: عرض النموذج القياس المستخدم في الدراسة:

تم في هذه الدراسة تحديد النموذج القياسي، وطريقة معالجته الإحصائية " طريقة المربعات الصغرى"، لتقدير معالم النموذج، ولإجراء العمليات الحسابية المذكورة، فقد تمت الاستعانة بالنموذج: (Eviews-6). والخطوات التالية تبين النموذج الاقتصادي المفترض لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة، وهي: (الحصيلة الضريبية، وحجم الناتج المحلي الإجمالي، وحجم السكان) في المتغير التابع وهو حجم التجارة الخارجية في ليبيا.

وتم بناء نموذج قياسي من خلال تحديد عدد المتغيرات الداخلة في النموذج، واعتماداً على الأساس النظري الذي توضح العوامل والظروف التي تؤثر في المتغير التابع، وتهدف الدراسة إلى التعرف على تأثير هذه المتغيرات المستقلة في المتغير التابع موضع الدراسة.

والنموذج المقترح في الصيغة القياسية كالتالي :

$$TRt = C_0 + b_1GDPt + b_2Tt + b_3Pot + ut$$

$TRt$ : تمثل التجارة الخارجية كمتغير التابع .

والمتغيرات المستقلة كالتالي :

$GDPt$  = حجم الناتج المحلي الإجمالي.

$Tt$  = المحصلة الضريبية.

$Pot$  = حجم السكان.

$C_0$  = مقدار ثابت.

$b$  = ميل خط الانحدار المقدر.

$ut$  = المتغير العشوائي.

نتائج الدراسة:

تم اعتماد حجم التجارة الخارجية بكونه مؤشراً من مؤشرات زيادة التنمية الاقتصادية، وأيضاً نشاطها يعتمد على التعريف الجمركية في ليبيا كمتغير تابع، وان العوامل المؤثرة التي اختيرت كمتغيرات مستقلة مثل حجم الناتج المحلي الإجمالي والحصيلة الضريبية، التي تعد مؤشراً على حجم وأنواع الضرائب المطبقة في ليبيا، مثل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وأيضاً اعتمد حجم السكان الذي يعد أيضاً مؤشراً مهماً في التأثير في معظم متغيرات الدراسة نظراً لأن الإنسان هو المستهدف الأول لتحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية، وبالاستعانة بالبرنامج القياسي: (Eviews-6) تم التوصل للمعادلة العامة التقديرية للنموذج.

$$TRt = -9952.152 + 0.6954 GDPt + 26.275 Tt - 0.646 POt + ut$$

$$\begin{matrix} (-1.701) & (4.440) & (2.228) & (-0.618) \end{matrix}$$

$$T = 30$$

$$R^2 = 0.83$$

$$\bar{R}^2 = 0.81$$

$$F = 41.521$$

$$D.W = 2.17$$

ومن خلال النتائج التي تم الحصول عليها والمعادلة المقدرة السابقة نلاحظ أن معامل التحديد:  $R^2 = 81\%$  وهذا يعني أن 81% من المتغيرات التي تحدث في قيم المتغير التابع، وهو حجم التجارة الخارجية، والتي يمكن تفسيرها بالمتغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة موضع الدراسة، وأيضاً جاءت النتائج والاختبارات الإحصائية مثل اختبار  $t$  معنوياً في معظم متغيرات الدراسة ما عدا متغير حجم السكان جاء بمعدل عكسي، وأيضاً غير معنوي، ووفقاً لاختبار DW فإن النموذج خالي من الارتباط الذاتي ووفقاً لاختبارات جذر الوحدة (unit roots) فإن جميع السلاسل الزمنية قد جاءت مستقرة إحصائياً، وعليه يمكن الاعتماد على نتائج وتوصيات هذه الدراسة.

#### خاتمة

- 1- هناك علاقة قوية بين المتغير التابع (حجم التجارة الخارجية) والمتغيرات المستقلة (المحصلة الضريبية، والنتاج المحلي الإجمالي، حجم السكان) حيث وصل إلى: 83%.
  - 2- وجد أن المحصلة الضريبية هي العامل الاستراتيجي المؤثر في حجم التجارة الخارجية.
  - 3- وجد أن العلاقة بين حجم النمو السكاني وزيادة الناتج المحلي الإجمالي تكاد تكون متساوية، حيث تدعو النظرية الاقتصادية إلى وجوب أن تكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، أكبر من حجم النمو السكاني.
  - 4- أظهرت الدراسة من خلال الاختبارات الإحصائية أنها معنوية وفقاً لاختبار  $t$ .
  - 5- وفقاً للمعادلة العامة التقديرية المعروضة في هذه الدراسة وجد أن جميع المتغيرات المستقلة موجبة أي: علاقة طردية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة موضع الدراسة.
- توصيات الدراسة :

- 1- العمل على استخدام النظام الضريبي في توزيع المشاريع الصغرى والكبرى جغرافياً، لتنمية المناطق النائية، وذلك بإعفاء هذه المشاريع من الضرائب، وبخاصة في السنوات الأولى لإنشائها.
- 2- العمل على استخدام النظام الضريبي: للمحافظة على البيئة من التلوث، وذلك بتخفيض وإعفاء هذه المشاريع من الضرائب التي تلتزم بالمحافظة على البيئة.





- 5- د.عبد العزيز قاسم محارب: الاقتصاد البيئي مقومات وتطبيقات، الإسكندرية، الدار الجامعية الإبراهيمية، سنة: 2001م، ص: 17.
- 6- د.محمود عبد الرزاق: اقتصاديات السكان والموارد البشرية، الإسكندرية، الدار الجامعية الإبراهيمية، سنة: 2011م، ص: 46- 47.

#### المراجع

أولاً: المرجع باللغة العربية:

أ- الكتب

- 1- د.المهدي محمد فليفل: النظم الجمركية والتجارية الدولية وتحليل نظم الضرائب الجمركية المحلية والدولية، طرابلس، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، سنة: 1997م.
- 2- د.سعيد عبد العزيز عثمان: النظم الضريبي وأهداف المجتمع، الإسكندرية: الدار الجامعية الإبراهيمية، سنة: 2008م.
- 3- د. محمود عبد الرزاق: اقتصاديات، السكان والموارد البشرية، الإسكندرية: الدار الجامعية الإبراهيمية، سنة: 2011م.
- 4- د.مختار علي ابو زبيدة: المحاسبة الضريبة وفقا للتشريع الضريبي الليبي، بيروت الدار العربية للموسوعات، سنة: 1985م.
- 5- د. هيثم صاحب عجام: المالية العامة دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلم، ص: 492.

ب- البحوث والتقارير:

- 1- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، طرابلس: إدارة البحوث الاقتصادية والإحصاء، سنة: 1994 م، أعداد مختلفة.
- 2- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، كتيب الجيب الإحصائي، طرابلس: مطبوعات الدولة الليبية، سنة: 1998 م، أعداد المختلفة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1-Jame . Simon : The Economic of Taxation (London :Heritage publishers , 1993 )
- 2-Lewis jR .stephen R : Taxation for Development ( ox ford : ox ford university press 1984 ) .